

في الحدث

حازم مبيضين

الجنرال الرئيس

في نصف الساعة الأخير، قبل إغلاق أبواب الترشح لمنصب رئيس الجمهورية في مصر، الخارجية للثو من حكم عسكري امتد عقوداً، وإن حاول الظهور بمظهر حكم مدني، عاد جنرال مصر القوي عمر سليمان إلى الواجهة، في لحظة بدت كالتعاقد ضوء باهر في عتمة مدلهمة، فاختطف الألبان، وهو يعلن ترشحه للمنصب الذي ظل أقرب إليه من حبل الوريد، طوال أكثر من عشر سنوات، لم يكن محتاجاً خلالهما لكل هذا الذي يجري اليوم، فقد كان كافياً أن يصدر الرئيس مبارك فرماناً يسميه بموجبه نائباً، ثم ينتحى ليقضي بقية حياته معزراً مكرماً، ومحياً بنفوذ خليفته من أي مسألة عما جرى إبان سنوات حكمه المديدة، غير أن الرغبة العارمة في التوريث، منعت الرئيس المخلوع من اتخاذ الخطوة، التي كانت لصالحه في كل الأحوال، في لحظة ما تبدو خطوة سليمان، محاولة مؤيدة من المجلس العسكري الحاكم، لوقف مد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، الذي يحاول اجتياح مصر كلها، وتجيير ثورة أبناء ميدان التحرير، لبيسط نفوذ حزب إسلاموي، لن يكون بحال من الأحوال أفضل من سابقة، من حيث الهيمنة على كل مفاصل الدولة، والمؤكد أن الجنرال القادم من صعيد مصر، ومن أروقة المخابرات، يسعى لاستثمار مخاوف المصريين من سرقة تضحياتهم، عبر صناديق الاقتراع، الملتبسة اليوم بحكم ضبابية المرحلة الانتقالية، وغموض الأهداف التي يسعى الإخوان للوصول إليها، ويدخلون في سبيل ذلك كل الجهد، وصولاً لمحاورة الإدارة الأميركية، لإثبات حسن نواياهم تجاه العلاقة مع الغرب، بما في ذلك إسرائيل، لن يكون سهلاً فوز الجنرال الغامض، الذي ظل حتى اللحظة الأخيرة وفيما لمبارك، ربما بحكم تربيته العسكرية الصارمة، أو منشئه الصعدي المتمسك بقيم الوفاء والولاء وعدم (خيانة العشرة)، أو بسبب امتلاكه معلومات، ستظل بالطبع سرية، عن الصراع على حكم أم الدنيا، وربما بهدف الحفاظ على بنين الدولة من التفتك، والدخول في مرحلة من الفوضى وانعدام الوزن، كما هو حاصل اليوم، وقد يكون الرجل راهن على انضباط المؤسسة العسكرية، التي ينتمي إليها، مؤمناً أن تحافظ على التماسك، وتعمل على نقل السلطة من مبارك إلى خليفته، وجرت خطوة بهذا الاتجاه، حين تم تسميته في آخر أيام مبارك نائباً للرئيس، فيما يوحي بأنه سيتولى المنصب قريباً، غير أن مؤسسته الأم خلخلته، وانحازت إلى صوت الشارع، الذي كان عالياً وقادراً على تغطية كل صوت آخر، اليوم يبدو أن المؤسسة العسكرية فقتت عن مرشح يحمل هوموها، ويحافظ على مكتسباتها، فلم تجد أفضل من الجنرال الذي تخلت عنه، فاستنجدت به، وهو الخبير بخفايا كل شبر في أم الدنيا، وهو الذي حمل أكثر الملفات خطيرة وحساسية في المنطقة، وهو أيضاً صاحب مروحة من العلاقات مع قيادات المنظمة، وأصحاب القول الفصل فيها، وهو الذي يبدو المنفذ من الهجوم الكاسح للإخوان المسلمين، المتعششين للسلطة بكل ثمن وبأي ثمن، والمؤكد أن تلك المؤسسة التي تحكمت في مصر منذ عقود، ترى أن سليمان أكثر قبولاً عند الشارع، من الجنرال نطاوي، المتميز بالتردد وعدم القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، سيروي البض في ترشح سليمان، أو نجاحه محاولة لاختطاف الثورة، أو العودة بمصر إلى عهد مبارك، ولو عبر تحسينه قليلاً، وسيروى الأخرون فيه الفصل الأخير من مأمرة تستهدف وأد الثورة، لصالح العلاقات مع إسرائيل، غير أننا لا نجد عند هؤلاء إجابة على سؤالنا: ألا يقوم الإخوان بذلك مع فارق أنهم سيعودون بمصر إلى ما قبل عهد مبارك بعقود طولاً.



كوفي عنان يزور مخيم اللاجئين قرب الحدود التركية (ا.ف.ب)

الإمارات: المعتقلون الـ ٦ رفضوا البحث عن وطن بديل

دبي / CNN

أدانت منظمات حقوقية قيام السلطات الإماراتية باعتقال ستة مواطنين، بعد تجريدهم من جنسية الدولة الخليجية، ومطالبتهم بالبحث عن جنسية أخرى، على خلفية اتهامهم بـ "الخيانة"، و"العمالة" لجهات أجنبية، بعدما قاموا برفع مذكرة إلى رئيس الدولة، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، يطالبون فيها بإجراءات إصلاحية.

ذكرت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، في بيان، حصلت عليه CNN بالعربية، أن دائرة الهجرة والجنسية بدولة الإمارات استدعت سلطة نشطاء أول من أمس الاثنين، وطلبت منهم تعديل وضعهم خلال أسبوعين، والتوقيع على تعهد منهم بالبحث عن جنسية أخرى لهم، حيث أن وجودهم في البلاد "أصبح غير قانوني".

وأشارت الشبكة الحقوقية إلى أن الناشطين الستة، الذين صدر قرار شهور، أصروا على عدم التوقيع على التعهد، خاصة أنه لم يتم إصدار أي قرار رسمي يثبت تجريدهم من الجنسية، لذلك قرر المسؤولون اعتقالهم على الفور "بناءً على أمر شفهي".

ورداً على سؤال CNN بالعربية، أكد مسؤول إماراتي رفيع أن الحكومة بصدد إعلان موقفها الرسمي إزاء هذه التطورات، في أقرب وقت، ورفض الإفصاح عن مزيد من التفاصيل.

وفي أمس الثلاثاء، قال العقيد أحمد الخضر، مدير إدارة المخالفين بالإدارة العامة للإقامة وشؤون الأجانب، إنه تم مساء أول من أمس الاثنين استدعاء

الأشخاص الستة، الذين سحبت جنسياتهم بتاريخ ٤ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١١، وتم إبلاغهم بضرورة تعديل أوضاعهم.

ونكر المسؤول الإماراتي، بحسب ما نقلت صحيفة "الخليج"، أنه تم إعطاؤهم مهلة أسبوعين لإتاحة الفرصة لهم لتسوية أوضاعهم، كما طلب منهم التوقيع على تعهد بذلك بموجب القوانين السارية في الدولة.

وأضاف أن الأشخاص الستة رفضوا التوقيع على التعهد، ولذا تم حجزهم في السجن المخصص للمخالفين لقانون الجنسية والإقامة.

وكانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان قد أشارت إلى أن عدداً من هؤلاء المعتقلين أقاموا دعاوى قضائية يعترضون فيها على القرار الخاص بسحب أوراق جنسياتهم،

وأخر العام ٢٠١١ الماضي، وتكررت أن القضاء لم يصدر بعد حكماً نهائياً بشأن تلك الدعاوى.

واختتمت الشبكة الحقوقية بيانها بالقول: "من العار أن يطرد شخص - إجبارياً - من وطنه، وتخييره إما الهجرة أو السجن.. لقد طالبنا، وما زلنا نطالب، الحكومة والخارجية الإماراتية، بإعادة النظر في وضع هؤلاء النشطاء، وإعادة حقهم في الهوية".

كما دعت السلطات الإماراتية إلى أن تفرج فوراً عن هؤلاء النشطاء، والاستماع للأصوات العاقلة، المطالبة بالإصلاح الجذري "داخل الدولة الخليجية".

ويعتقد أن الستة كانوا يحملون الجنسية الإيرانية، وقالت وكالة الأنباء الإماراتية، في وقت سابق، إنهم

كانوا في الأصل يحملون جنسيات دول أخرى، وأن السلطات المختصة منحت لهم جنسية الدولة بالتعميم، ويجوز القانون سحب الجنسية منهم إذا "أتوا عملاً يُعد خطراً على أمن الدولة وسلامتها، أو شرعوا في ذلك".

ويُنتمي هؤلاء الناشطون إلى جمعية "الإصلاح والتوجيه الاجتماعي"، وهي منظمة محظورة في الإمارات، وتنتمي إلى التيار الإسلامي، وتم إيقاف عمل مجلس إدارتها، بينما رفع منتسبوها قضية لدى المحاكم لرفع الحظر عنها، وما زالت إجراءات التقاضي قائمة.

وشهدت الإمارات عدة إجراءات ضد نشطاء مطالبين بالديمقراطية والإصلاح، كان آخرها أحكام بالسجن على خمسة نشطاء بينهم مدونون، انتهت بإصدار عفو خاص عنهم من قبل رئيس الدولة، الشيخ خليفة بن زايد.

القضاء المصري يوقف تشكيل لجنة صياغة الدستور

القاهرة / CNN

قالت مصادر مصرية، أمس الثلاثاء، إن القضاء أوقف تشكيل لجنة كان من المفترض أن تضطلع بمهمة صياغة الدستور، بعد أسابيع من الجدل حول هيمنة الإسلاميين عليها.

ونكر موقع إلكتروني تابع للتلفزيون المصري أن محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة قضت بوقف تشكيل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور الجديد للبلاد وذلك في ضوء الدعوى القضائية التي أقامها محامون وعدد من أساتذة القانون الدستوري في هذا الشأن.

وأضاف الموقع "تضمن حكم المحكمة رفض الدفع المبدئي بعدم اختصاص القضاء الإداري بنظر القضية ووقف تنفيذ قرار مجلس الشعب بتشكيل الجمعية التأسيسية مع إحالة القضية إلى هيئة مفوضي الدولة لإعداد تقرير بالرائي القانوني في القضية".

وكانت دعاوى مقامة من أساتذة قانون ونشطاء سياسيين ضد التشكيل الذي اعتمده النواب المنتخبين بمجلسي الشعب والشورى باحتفاظهم بخصف عدد مقاعد الجمعية التأسيسية واختيار النصف الآخر من الشخصيات العامة، وفقاً لموقع "أخبار مصر".

وفي نهاية مارس/ آذار الماضي، انتخب رئيس مجلس الشعب المصري، سعد الكتاتني، رئيساً للجمعية التأسيسية للدستور، ما عكس سيطرة القوى الإسلامية على مقاعدها، في ظل غياب لمعظم الأعضاء من التكتلات السياسية الأخرى. وكان مقيمو الدعوى قد طلبوا من المحكمة أن تصدر حكماً بإلغاء تشكيل اللجنة التأسيسية للدستور وطلانها، استناداً إلى أنها "لا تعبر عن كافة أطراف المجتمع المصري، ومخالفتها للقواعد والأعراف لوضع الدستور الصحيح".

كما أشار مقيمو دعاوى بطلان تشكيل الهيئة التأسيسية إلى "استفثار جماعة الإخوان المسلمين، عن طريق نزاعها السياسي، للمتمثلين في حزبي الحرية والعدالة والنور السلفي، بغالبية تشكيل أعضاء الجمعية".

ودفعوا بأن "عملية اختيار الجمعية المنوط بها وضع الدستور القادم للبلاد، قد شابها عيوب، وتخالف المنطق السليم، باعتبار أن البرلمان هو من سيناقش الدستور، فكيف لأعضائه أن يقوموا بوضع الدستور المنوط بهم مناقشته؟".

واعتبر أصحاب تلك الدعاوى، بحسب ما نقلت وكالة الأنباء المصرية الرسمية، أن "الدستور جرى اختطافه من قبل جماعة الإخوان المسلمين"، وقالوا إن "أحد أهم مهام الدستور، هي تنظيم حركة السلطات، وعلاقة بعضها ببعض".

دمشق / BBC

المعلم يطالب عنان بضممان التزام المسلحين بوقف النار

العلبهم من المدنيين.

وكانت حكومة دمشق قد وافقت على خطة وقف إطلاق النار وموعداً انتهاء المهلة لكنها طلبت ضمانات مكتوبة بأن يسلم معارضوها اسلحتهم قبل ان توقف حملتها العسكرية.

وحسب الخطة، التي تفاوض عليها مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية كوفي عنان، تبدأ القوات السورية الانسحاب من المدن في موعد امس الثلاثاء على ان يتوقف اطلاق النار يوم الخميس المقبل.

الا ان واشنطن قالت مساء اول من امس الاثنين انه "لا توجد ادلة بعد على ان نظام الاسد يفي بتعهداته".

ويقول النشطاء السوريون ان القوات الحكومية تصف مدينة حمص منذ صباح امس الثلاثاء وان هناك عمليات عسكرية في مناطق أخرى من سوريا.

واتهمت تركيا سوريا "بانتهاك صريح" لحدودها، اثر حادثين على الحدود المشتركة بين البلدين اسفرا عن مقتل شخصين واصابة آخرين بجروح بينهم مواطنون اترك.

وشهدت تركيا زيادة كبيرة في اعداد اللاجئين المتدفقين اليها عبر الحدود في الاسبوع الماضي، وتؤوي تركيا الان ما يصل الى ٢٤ الف لاجئ سوري بينهم المئات من المنشقين عن الجيش السوري.

وفي تطور آخر قتل مصور لبناني عبر الحدود مع سوريا اول من امس الاثنين.

وبعد موافقتها على خطة عنان، طلبت الحكومة السورية الأحد الماضي ضمانات مكتوبة من مقاتلي المعارضة بوقف هجماتهم وتعهد الدول الأجنبية بوقف تمويلهم.

وقالت الحكومة السورية انها لا تريد ان يستغل المتمردون انسحاب القوات ويعيدون تنظيم وتسليح انفسهم.

وقال الجيش السوري الحر، الفصيل الرئيسي في المعارضة المسلحة، انه رغم دعمه للهدنة الا انه لن يلبى مطالب الحكومة.

ويقول مراسل بي بي سي في بيروت جيم ميور انه اذا كانت هناك آمال في انقاذ خطة السلام فانها معلقة على حلفاء دمشق والصين وروسيا وايران، وهم يدافعون عن النظام السوري لكنهم يدعمون خطة عنان.

وتقول الأمم المتحدة ان اكثر من ٩ الاف شخص قتلوا في الانتفاضة ضد نظام الرئيس بشار الاسد منذ اندلاعها قبل اكثر من عام.

وتقول الحكومة السورية ان اكثر من الفين من قواتها قتلوا في اعمال عنف تنسبها الى "عصابات مسلحة" و"إرهابيين".

إيران تنفي تحليق طائرات استطلاع أميركية فوق أراضيها

طهران / أ.ف.ب

نفت إيران امس الثلاثاء تحليق طائرات استطلاع اميركية بدون طيار فوق اراضيها كما كشفت صحيفة واشنطن بوست الاميركية قائد القاعدة الماضي. وقال الجنرال فرزاد اسماعيلي قائد القاعدة التي تضم منظومة الدفاع الجوي خاتم الانبياء ان "اي طائرة تجسس بدون طيار لم تدخل المجال الجوي الإيراني والصور التي نشرت جاءت من أنظمة المراقبة بالأقمار الاصطناعية".

واضاف ان "اي طائرة بدون طيار او طائرة (اميركية) لم تدخل المجال الجوي والا كنا عرضنا حطامها".

وذكرت واشنطن بوست السبت الماضي ان طائرات استطلاع بدون طيار تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية الاميركية (سي اي ايه) تسللت قبل ثلاث سنوات الى عمق الاراضي الإيرانية والتقطت صوراً لاسيما موقع قم النووي قبل ان تعود الى قاعدتها.

وذكرت الصحيفة انه خلال تلك الرحلة الاولى من



ليبيا؛ ستتم محاكمة سيف الإسلام القذافي داخل البلاد

طرابلس / أ.ب

قال مسؤولون ليبيون، إن نجل معمر القذافي ووريث الحكم السابق، سيف الإسلام، ستتم محاكمته داخل ليبيا وسوف يصدر الحكم قبل منتصف يونيو.

وقال المتحدث باسم المجلس الوطني الانتقالي، محمد الحريزي، إن سيف الإسلام سينقل إلى العاصمة طرابلس في غضون عشرة أيام، وسوف تنتهي المحاكمة قبل الانتخابات البرلمانية المقررة بعد شهرين.

وألقي المقاتلون الثوريون القبض على سيف الإسلام في صحراء ليبيا الجنوبية في نوفمبر.

وقال الحريزي، إنه سيحاكم بتهمة القتل والفساد والاعتصاب خلال فترة حكم والده التي امتدت اثنتين وأربعين سنة.

ودعت المنظمات الحقوقية السلطات الليبية إلى تسليم سيف الإسلام إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهي للمحاكمة.